مجلة جامعة دمشق للدراسات التاريخية
المجلد 150 (1): 47-78

Damascus university journal of Historical Studies
V 150 (1):78-47

السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر

عامر خليف العبد، عبد المنعم الأحمد

[1]طالب دراسات عليا(ماجستير)، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تاريخ حديث ومعاصر، @damascusuniversity.edu.sy
[2]دكتور مدرّس، جامعة دمشق كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تاريخ حديث ومعاصر abd almonem alahmmad@ damascusuniversity.edu.sy

المُلخص:

شغل التَّنافس على أملاك الدَّولة العثمانيَّة مرحلة هامَّة من مراحل تاريخ القوى الأوروبيَّة، وخاصَّة في الربع الأخير من القرن التَّاسع عشر الذي استعرت فيه الأطماع الأوروبيَّة نتيجة تيقنها لقرب أفول نجم الدَّولة العثمانيَّة، وليس بدعاً من القول أنَّ بريطانيا كانت أكثر الدُّول تأثيراً على مسرح الصراع ذلك؛ بسبب ثقلها السياسي والعسكري في تلك الفترة، ويمكننا تقسيم النَّهج السياسي البريطاني حيال الدولة العثمانيَّة إلى قسمين رئيسيين، أولهما المحافظة على وحدة الأراضي العثمانيَّة ومساندة العثمانيين، والثَّاني السعي الواضح للسَّيطرة على الأملاك العثمانيَّة، ولا شكَّ أنَّ كلا النهجين كانا يصبَّان في المصلحة العُليا البريطانيَّة بصرف النَّظر عن مصالح العثمانيين

الكلمات المفتاحية: العثمانيين، السياسة البريطانية، القرن التَّاسع عشر، السياسة الخارجية.

تاريخ الايداع: **2024/9/13**
تاريخ النشر: **2024/10/27**

حقوق النشر: جامعة دمشق –سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب**CC BY-NC-SA**

ISSN (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

British policy towards the Ottoman Empire in the last quarter of the nineteenth century

Amer Alabed, Abd Almonem Alahmmad

[1] Postgraduate student ،Damascus University Faculty of Arts and Human Science، Modern History،@damascusuniversity.edu.sy

Prof: Abd Almonem Alahmmad

[2] Professor ،Damascus University Faculty of Arts and Human Science, abd almonem alahmmad @damascusuniversity.edu.sy

Received: **13/9/2024**

Accepted: **27/10/2024**

Copyright: Damascus University- Syria, The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract:

The competition for the territories of the Ottoman Empire occupied a significant phase in the history of European powers, especially in the last quarter of the nineteenth century when European ambitions intensified due to the realization of the imminent decline of the Ottoman Empire. It is not an exaggeration to say that Britain was the most influential country in this struggle due to its political and military weight at the time. The British

political approach towards the Ottoman Empire can be divided into two main strategies: the first was to maintain the unity of Ottoman territories and support the Ottomans, and the second was a clear effort to control Ottoman lands. Undoubtedly, both strategies were aimed at serving Britain's supreme interests, regardless of Ottoman interests

Keywords: Ottomans, British policy, nineteenth century, foreign policy

المقدمة

إنَّ الضَّعف الذي اعترى الدَّولة العثمانيَّة وهلهل مفاصلها خلال القرن التَّاسع عشر زاد من وتيرة التَّدخلات السياسيَّة في شؤونها، والحقُّ أنَّ بريطانيا قد حازت قصب السبق في هذا الميدان، فكان صدى السياسة البريطانية أكثر ما يسمع في أنحاء الدَّولة العثمانيَّة، وقد تنوَّعت أدوارها على مسرح السياسة؛ فتارة بدور النَّاصح المُدافع عن العثمانيين، وتارة أخرى بدور الذئب المترقِّب لهلاك ضحيته.

بدايةً سعى البريطانيون لمنع سقوط الدولة العثمانية على يد الروس فشكَّلت الأراضي العثمانية ساحة صراع بين تلكما القوتين، قدَّمت فيها بريطانيا الغالي والنَّفيس في سبيل منع الروس من إحكام السيطرة على أراضي العثمانيين، فوقفت بريطانيا موقف المساند للعثمانيين إبَّان الثورة البلغاريَّة التي ذكَّتها روسيا، لأنَّ تقوية النُّفوذ الروسي داخل الأراضي العثمانية كان يعني قطع طريق الهند التجاري الذي يربط بريطانيا بمستعمرتها الهنديَّة "درَّة التَّاج البريطاني"، ثُمَّ ما لبثت الأحداث أن تصاعدت فاندلعت الحرب الروسيَّة العثمانيَّة عامي 1877–1878 التي انتهت بخسارة العثمانيين، لتشكِّل تلك الحرب ونتائجها اللاحقة منعطفاً هامَّاً في طريقة التَّعاطي البريطانيَّة مع المسألة الشرقيَّة[1] عموماً، وخاصَّة مع الوهن الذي اكتسح أركان الدَّولة العثمانيَّة جاعلاً منها حليفاً لا يعوَّل عليه من قبل بريطانيا، فانقلب الساسة البريطانيون على سياستهم التقليديَّة وأخذوا يخططون لتقسيم تركة "الرجل المريض" ساعين للحصول على الحصَّة الأفضل.

- **إشكالية البحث وأهميته:**

تعدُّ بريطانيا من أهم صُنَّاع السياسة العالميَّة منذ عهود بَعُدتْ وحتى وقتنا الحالي، وقد أثرت نظرتها السياسية وطريقة تعاطيها مع المسألة الشرقيَّة على مجريات الأحداث في الدَّولة العثمانيَّة، وعليه فإن الإشكالية التي يتمحور حولها البحث تتمثل في كيفية تقديم دراسة عميقة للموقف السياسي البريطاني من الدَّولة العثمانيَّة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، في ضوء العلاقات المشتركة التي كانت تجمعهما، بالإضافة إلى تحليل الأسباب والعوامل التي أثَّرت على النهج السياسي البريطاني.

[1] **المسألة الشرقيَّة Eastern Question**: أطلق المؤرخون هذا المصطلح على المشكلات المتعلقة بالدولة العثمانيَّة منذ بداية التوسع العثماني في الأراضي الأوروبيَّة والسيطرة على القسطنطينيَّة في القرن الخامس عشر، وصولاً إلى التنافس الأوروبي على أملاك الدَّولة العثمانيَّة وسقوطها.

- **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى عرض أطوار السياسة البريطانيَّة تجاه الدَّولة العثمانيَّة، ويمكن إجمال أهدافه بما يلي:

1. بيان الموقف السياسي البريطاني من الثورة البلغارية 1875م وتناقضها مع السياسة الروسية.
2. بيان أسباب الحرب الروسية العثمانية 1877–1878م، والتعاطي البريطاني معها.
3. دراسة أسباب انقلاب السياسة البريطانية من نهجها المساند للدولة العثمانية إلى نهج مناقض تماماً.
4. بيان معنى سياسة التعويض التي انتهجتها بريطانيا ودوافعها.

تحليل موقف بريطانيا من المسألة الأرمنية.

- **أهميَّة البحث:**

تكمن أهمية البحث في دراسته لفترة حاسمة من فترات الصراع السياسي العالمي، حيث تُعدُّ المسألة الشرقيَّة من أكثر المسائل أهميَّة في التاريخ السياسي المعاصر، وبالتالي فإن دراسة وتحليل الموقف السياسي البريطاني من الدَّولة العثمانيَّة من القضايا التي تحظى بأهميَّة كبيرة تستوجب البحث لما لها من أهميَّة في فهم طريقة التعاطي البريطانيَّة مع المشرق الذي يشكل العرب جزءاً كبيراً منه، سيَّما وأنَّ بريطانيا لا تزال تحتلُّ موقعاً مهماً على خارطة السياسة العالميَّة.

- **منهج البحث:**

تم اتباع المنهج الوصفي عن طريق وصف الأحداث السياسية ودراسة الظواهر والمشكلات، بالاستعانة بأكبر قدر ممكن المصادر التي تحدَّثت عن الموضوع.

كما تم اتِّباع المنهج الاستقرائي التحليلي للوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، والوقوف على حقيقة موقف الساسة البريطانيين من الدَّولة العثمانيَّة.

- **مخطط البحث:**

أولاً: السياسة البريطانية خلال الأزمة الشرقيَّة (الثورة البلغارية) 1875–1876

ثانياً: الحرب الروسية العثمانيَّة 1877–1878

1) مقدمات الحرب والأسباب السياسيَّة لاندلاعها، وموقف بريطانيا

2) الحرب الروسيَّة العثمانية 1877–1878

ثالثاً: سياسة التَّعويض البريطانيَّة

رابعاً: الاحتلال البريطاني لـ مصر 1882

خامساً: السياسة البريطانية حيال المسألة الأرمنيَّة

الطور الأول: بذور المسألة الأرمنيَّة وتطوراتها بين عامي 1878–1894

الطَّور الثاني: الثَّورة الأرمنيَّة 1894–1896، وفشل المساعي البريطانيَّة في عسكرة المسألة دوليَّاً

خاتمة

أولاً: السياسة البريطانية خلال الأزمة الشرقيَّة (الثورة البلغارية) 1875–1876:

ترجع جذور الأزمة الشرقيَّة إلى عام 1875 عندما اندلعت الثورة في البوسنة والهرسك بسبب ما اعتبرته المصادر البريطانيَّة اضطهاد المُلَّاك الأتراك للفلاحين المسيحيين هناك، ثمَّ ما لبثت أن انتقلت جذوة هذه الثورة إلى بلغاريا نتيجة لتردي النِّظام الإداري العثماني وضعف الامبراطورية عموماً (دويلي، 2016، 257)، ولقد بدأت بلغاريا ثورتها عمليَّاً في 12 آب، 1875 حينما اجتمع القادة الوطنيون البلغار لمناقشة مسألة القيام بثورة ضد الدولة العثمانية، وطالب بعضهم بدعم روسيا وصربيا لهم في هذه الثورة، وفي نيسان وأيار 1876 كانت جميع الإجراءات للقيام بثورة قد اكتملت (عمر، 2016م، 196)، ومع قيام تلك الثورة وجَّهت حكومة بلغراد إنذاراً إلى الباب العالي طلبت فيه سحب الحاميات التُّركيَّة "والعصابات" غير النِّظاميَّة من الحدود، واشترطت تعيين الأمير "ميلان"

نائباً للسُلطان على البوسنة، ثُمَّ أعلن هذا الأمير الحرب على الباب العالي في 2 تموز، 1876 من مقرِّ قيادته (برجاوي، 1993، 254). وهنا خشي رئيس الوزراء البريطاني دزرائيلي Benjamin Desraeli [2] من تدخُّل روسيا ومساندتها للثورات في وجه الدولة العثمانيَّة، لذلك عمل على حثِّ السلطان عبد الحميد الثاني في 21 أيلول 1876 على المحافظة على بقاء صربيا والجبل الأسود من خلال إعطائهم حكماً محليَّاً ذاتيَّاً، كما حثَّه على تطبيق الإصلاحات في بلغاريا، لكنَّ السلطان سرعان ما رفض ذلك (عمر، 2016، 227)، ونتيجةً لتلك الأحداث، وللقسوة التي قمع بها السُلطان عبد الحميد الثاني (1876–1907) تلك الثورات القوميَّة في البلقان نشأت أزمة سياسيَّة سُميت بـ "الأزمة الشرقيَّة" (دويلي، 2016، 257).

لقد انقسمت النَّظرة السياسيَّة في بريطانيا حول هذه الأزمة، وتمايزت آراء روَّاد السِّياسة فيها. فالخط المحافظ بقيادة رئيس الوزراء البريطاني بنيامين دزرائيلي Benjamin Desraeli (1874–1880) كان ملتزماً بالسياسة البريطانيَّة في إسناد الدَّولة العثمانيّة (دويلي، 2016، 257). بينما دعم زعيم حزب الأحرار البريطاني وليم جلادستون William Gladstone [3] الثورات القوميَّة لشعوب البلقان المسيحيَّة. وكانت نظريته تنادي صراحةً بضرورة طرد العثمانيين من القارَّة الأوروبيَّة، وتأييد الشعوب البلقانية المسيحيَّة في نضالها للتحرُّر من الحكم الإسلامي العثماني. (العازمي، د ت، 2174)؛ (ميهوبي وآخرون، 2017م، 33)، ثم ما لبثت أن توحَّدت سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانيَّة عندما تخلَّى حزب الأحرار المعارض عن سياسته تلك (عمر، 2016، 28).

وفي هذا السياق أرسل السفير البريطاني في إستانبول "هنري إليوت" برقية إلى حكومة بريطانيا في 7 أيار 1876، جاء فيها: إنَّ حوالي خمسة آلاف جندي عثماني قد تم إرسالهم إلى إستانبول، وأعتقد أنَّ هذه القوَّات ستكون قوَّات احتياطيَّة لقمع الثورة ومنعها من أن تتحوَّل إلى نهاية جديَّة (MacDermott, 1962، كما وردت لدى، عمر، 2016، 196).

[2] **بنيامين دزرائيلي** Benjamin Desraeli: ولد في 21 كانون الثاني 1804 في لندن، تولَّى رئاسة الوزارة البريطانية مرَّتين خلال العهد الفيكتوري، وقد قدَّم خدمات كبيرة للإمبراطورية البريطانية طيلة مدة عمله في الحياة السياسية بين عامي (1837–1880)، وقام بأهم الإصلاحات البرلمانية في إنكلترا. (رياح، 2015، 282)

[3] **وليم جلادستون** William Gladstone (1809–1898): دخل البرلمان البريطاني عام 1832، واستلم العديد من المناصب منها وكيل وزارة المستعمرات 1835، ثم وزيراً للحرب والمستعمرات 1846، ثم أدار دفة وزارة المالية مع ثلاث حكومات متعاقبة منذ العام 1852 حتى عام 1866، ليتوَّج حياته السياسية رئيساً للحكومة البريطانيَّة في ثلاث فترات أولها بين عامي 1868–1874، ثم 1880–1886، وآخرها بين عامي 1892–1894. (عمر، 2016، 27).

إنَّ مثل هذه البرقيَّة تدلُّ على مدى مراقبة البريطانيين للشؤون الداخليَّة في الدولة العثمانيَّة، ومدى اهتمامهم بها لتقييم الموقف السياسي والعسكري؛ والعمل بمقتضى ما يضمن تحقيق المصالح العليا البريطانيَّة. وبالعودة إلى الموقف الرسمي البريطاني الذي توحَّد لمساندة للدولة العثمانيَّة، والذي تمثلت مساندته في رفض توقيع مذكرة شديدة اللهجة لاستنكار الأحداث ضد البلغار، تلك المذكرة التي سعت لإصدارها كل من روسيا والنمسا وألمانيا، وطلبت من بريطانيا الموافقة عليها(McDermott , 1962 , 276)، إلَّا أنَّ دزرائيلي Desraeli رئيس الحكومة البريطانيَّة رفض تلك المذكرة، وسبب رفضه كما ورد لدى عمر(2016): أنَّه لا يمكن للدولة البريطانية المساعدة في القضاء على دولة لها مصالح حقيقيَّة في بقائها، وأنَّه لا يمكن التَّعاون مع وزير خارجيَّة روسيا جورشاكوف الَّذي يعتبره دزرائيلي Desraeli العدو اللَّدود، كما أنَّ المستشار الألماني بسمارك Bismark يعد صديقاً لا يمكن الاعتماد عليه برأي دزرائيلي. (197).

يمكننا القول أنَّ السياسة البريطانيَّة خلال الأزمة الشرقيَّة قد اصطبغت بالنَّهج التقليدي المحافظ، ويتمثَّل هذا النهج البريطاني في محاولة الحفاظ على وحدة الدولة العثمانيَّة، وتأجيل انهيارها لحين استكمال المخطَّط الرامي للحصول على النصيب الأكبر من التركة العثمانيّة–وهذا ما حصل–، كما سعت بريطانيا بنهجها هذا لمنع قضم الأراضي العثمانيَّة من قبل الدول الأوروبيَّة الطامعة وخاصَّة روسيا. يذكر البودي: أنَّ الصراع الدائم بين البريطانيين وطموحات الرُّوس في التمدُّد نحو المياه الدافئة[4]، دفع بريطانيا لتأجيل انهيار السلطنة خوفاً من تقدُّم الرُّوس، وعندما زال الخطر الروسي، قادت بنفسها ثورة العرب على العثمانيين، واقتسمت أراضيهم مع شركائها (البودي ،2015، 340). ومما يؤكد أنَّ مساندة بريطانيا للدولة العثمانيَّة ما كانت سوى لكبح جماح المطامع الروسيَّة؛ وأنَّ الموقف السياسي لرئيس الحكومة البريطاني كما ذكر Halevy (1951): يعني أن تأخذ بريطانيا الأمر–أمر السيطرة على أملاك الدولة العثمانيَّة–على عاتقها الشخصي أفضل من أن ترى ذلك يحدث على يد روسيا. (453)؛ (كما ورد لدى، عمر، 2016، 197).

[4] المياه الدافئة: يعد البحر المتوسط رمزاً لها، ولأن روسيا منذ القرن الثامن عشر وجهت أنظارها التوسعية جنوباً كان لا بد أن تهتم بالوصول إلى المياه الدافئة هذا الاهتمام جعلها تصطدم بالدُّولتين العثمانيَّة والفارسية وخاضت معهما حروب عديدة طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. هويدي، فهمي(8 ديسمبر 2015). **المياه الدافئة وراء الصراع بين موسكو وأنقرة**. الاسترجاع من: https://arabic.cnn.com/word/2015/12/08/russia-turkey-conflict-opinion , CNN بالعربية

يمكن الاستنتاج أنَّ السبب الرئيسي لثبات الموقف البريطاني المحافظ تجاه الأزمة الشرقيَّة هو وعيها لسعي روسيا للإضرار بالمصالح البريطانيّة عن قطع طريق الهند التجاري في المحيط الهندي، وكان السبيل لتحقيق هذه الأهداف والمصالح الروسيَّة يتمثَّل بالسَّيطرة على القوقاز في الأراضي العثمانيَّة التي كانت تقف كحاجز طبيعي يحول بين الروس ووصولهم إلى أهدافهم هذه، ولذلك تكثَّفت السياسات المناهضة لروسيا في الأراضي العثمانية، بتشجيع من بريطانيا، بهدف طرد روسيا من المنطقة، مع التنفيذ اللاحق لخططهما الاقتصادية والسِّياسيَّة الخاصة.

إنَّ كل ما كان يشغل بال دزرائيلي Desraeli في تلك المرحلة هو طريق الهند التجاري وسعي روسيا لقطعه في وجه البريطانيين؛ لذلك عمل دزرائيلي على تقليل آثار الثورة البلغارية وعدد الضحايا التي أخذت الصحف البريطانيّة في نشرها وتضخيمها كصحيفة "الديلي نيوز Daily News"، مُعتبرا أنَّ أهدافاً سياسيَّة تكمن وراء إثارة روح العداء للدَّولة العثمانيَّة أكثر منها مسألة إنسانيَّة وهو توفير الغطاء لعدوان روسي ضدَّها، وقد لاقى دزرائيلي تأييداً واضحاً في موقفه هذا من قبل السفير البريطاني في إستانبول "إليوت". (عمر، 2016، 202).

بناءً على ما سبق يمكننا القول أنَّ السِّياسة البريطانيَّة في الدولة العثمانيَّة خلال أحداث الأزمة الشرقيَّة لم تختلف عمَّا سبقها، إذ حافظ البريطانيُّون –كما سبق وأشرنا–على نهجهم التقليدي المحافظ، ومما زاد من أهمية الحفاظ على الدولة العثمانيَّة بالنسبة لبريطانيا هو قناة السويس في مصر التَّابعة لأملاك الدولة العثمانيَّة، التي اختصرت طريق الهند التجاري، وقصَّرت المسافة أمام السفن التجاريَّة البريطانيَّة أثناء حركة النقل البحري، ويمكننا القول أن سياسة بريطانيا كانت تتمحور حول هدف واحد وهو حماية المصالح الاقتصادية بتأمين طريق الهند التجاري الذي يصلها بمستعمراتها في الهند واستراليا، فكان لزاماً عليها أن تكبح جماح الروس الطامعين في الأراضي القوقازيَّة بغية التوسُّع للوصول إلى البحر المتوسط والتحكُّم بطريق الهند التجاري، كما كان لزاماً عليها أن تواجه الأطماع الفرنسيَّة في مصر لمنع قطع قناة السويس في وجه حركتها التِّجاريَّة.

ثانياً: الحرب الروسية العثمانيَّة 1877-1878:

1) مقدمات الحرب والأسباب السياسيَّة لاندلاعها، وموقف بريطانيا:

ترافق استلام السلطان عبد الحميد الثاني للسلطة الشرعية في الدولة العثمانية عام 1876، مع فترة التَّوترات الناجمة عن الثورات في أراضي البلقان، وما أن استلم السلطان عبد الحميد حتَّى أظهر لوزرائه رغبته في إصلاح الأمور، وقرن القول بالفعل فأرسل إلى الباب العالي[5] إشعاراً بجلوسه بموجب خط همايوني بتاريخ 10 أيلول 1876 وافق فيه على إصدار نظام دستوري شوري أسوةً بالبلدان الأوروبيَّة، يحفظ لجميع رعايا الدَّولة العثمانيَّة حقوقهم ويربط جميع الشُّعوب والملل الدائرة في فلك الدَّولة العثمانيَّة، وعلى إثر ذلك تقرَّر تعيين لجنة من العلماء والموظفين برئاسة مدحت باشا انتهت إلى وضع مسودة للدستور المنوي إعلانه، وتمَّ عرضُها على السُّلطان فوافق عليها بعد أن أضاف إليها فقرة تُعطي السُّلطان الحقَّ بنفي كل من يُقدم على تهديد أمن الدَّولة، وهكذا أصدر عبد الحميد أمراً في 24 تشرين الأوَّل 1876 يقضي بعقد مجلس للأمَّة يُؤلَّف من مجلس الأعيان ومجلس النواب، وبعد تعيين أحمد مدحت باشا في منصب الصدارة العُظمى صدر إليه فرمان سُلطاني أُرفق معه القانون الأساسي للدَّولة مستوحى من القانون البلجيكي؛ لنشره في كافَّة أنحاء السَّلطنة ومباشرة العمل بأحكامه، وفي التاسع عشر من آذار 1877 فتح البرلمان العُثماني أول جلساته بحضور السُّلطان، إلَّا أنَّ النِّقاشات المحتدمة بين النُّواب، وإصرار بعضهم على جعل الحكم دستوري والحدِّ من صلاحيات السُّلطان أثار استياء عبد الحميد الثاني لِما اعتبره تجاوزاً على صلاحياته، ودفع به ذلك إلى إصدار إرادة شاهانيَّة بحلّ البرلمان مؤقتاً وأمر بنفي عدد من الأحرار من البلاد وعلى رأسهم مدحت باشا، المحرِّك الأساسي للدستور، وكان لنفي مدحت باشا وحل البرلمان وقع قوي في أوروبا(برجاوي، 1993، 255). إذ اعتبرت الدول الأوروبيَّة أنَّ هذه القرارات من السُّلطان عبد الحميد تعني بالضرورة عدم التزامه بتنفيذ الإصلاحات التي تعهَّدت الدولة العثمانيَّة بها.

[5] الباب العالي: مقر الحكومة العثمانية، افتتحه السلطان محمد الفاتح في استانبول، وقد مثل مركزاً للحكم السلطاني بين عامي 1465-1853م.

على إثر ذلك تكثَّفت الجهود السياسيَّة البريطانيَّة لمنع تطوُّر هذه الأزمة التي قد تستغلُّها روسيا لإعلان الحرب وتحقيق مصالحها في السَّيطرة على الأراضي العثمانيّة، وأولى هذه الجهود السياسيّة أنْ قامت بريطانيا بتعيين سفير جديد لها في إستانبول يُعرف بمواقفه المؤيدة للدَّولة العثمانيَّة. حيث قام دزرائيلي باختيار "هنري أوستن لايارد Henry austen layard" سفيراً جديداً لبلاده في إستانبول في 30 آذار 1877، وكان هذا الاختيار يحمل في طيَّاته مغزىً سياسيَّاً خاصَّاً، حيث أنَّ لايارد Layard كان معروفاً بخطاباته المُدافعة عن الدَّولة العُثمانيَّة ومعارضته لسياسة جلادستون Gladstone زعيم حزب الأحرار البريطاني، وكان الباب العالي يظن أنَّه بإرسال لايارد فإنَّ سياسة بريطانيا في الشرق ستظلُّ مثلما كانت في السَّابق، ولقد تمَّ تزويد لايارد بتعليمات من قبل حكومته تقضي بمنع قيام الحرب بين روسيا والدولة العثمانيَّة ما أمكن، والتَّوضيح للسُلطان بأنَّه بصدد فقدان صداقة بريطانيا بسبب سوء تصرفه، لكنَّ لايارد أكَّد في نفس الوقت أن بريطانيا لن تترك الدَّولة العثمانيَّة تنهار على يد روسيا. (عمر، 2016، 247-248). والواقع أنَّ لايارد منذ قدومه إلى إستانبول عمل من أجل توثيق العلاقات بين بريطانيا والدَّولة العثمانية، لذلك فقد كان يدعو وزارة الخارجية البريطانية باستمرار إلى عدم القيام باتخاذ مواقف معادية لاستقلال وحكم سلطان الدولة العثمانية، لأن السُلطان إذا ما شعر بذلك فإنه من الممكن أن يسبب لبريطانيا مشاكل في الهند، والتَّسبب بأعمال ثورة وعصيان. (عمر، د ت، 237-238).

أمَّا على صعيد السَّاحة الأوروبيَّة عموماً فقد حرَّكت تصرُّفات السُلطان عبد الحميد الأجواء السياسيَّة وشحنتها بجرعة من العداء اتِّجاه دولته، وعلى إثر ذلك فقد دعت روسيا الحكومة البريطانيَّة للتوقيع على بروتوكول يمنح الدُّول الأوروبيَّة حق التدخل في الشؤون الداخليَّة العثمانيَّة بشكل أو بآخر، وتنقَّل المبعوثون الروس بين العواصم الأوروبيَّة لكسب التأييد بشأن هذا البروتوكول، وزادت الضُّغوط على بريطانيا التي خشيت من العزلة في حال رفضها للتوقيع على هذا البروتوكول، ثم ما لبثت أن وافقت. وبذلك، بذلت الدبلوماسية جهدًا إضافيًا للحفاظ على السلام، وفي 31 آذار 1877، وقعت القوى في لندن على بروتوكول آخذين في الاعتبار الوعود التركية بالإصلاح، حيث أعلنت القوى الأوروبيَّة عزمها على المراقبة بعناية للأسلوب الذي ستتَّبعه الحكومة العثمانية لتُدخل وعودها حيز التَّنفيذ " (Marriott, J.A.R, 1916. P.457)، ومما جاء في هذا البروتوكول الذي وقعته كل من بريطانيا وروسيا

وألمانيا وفرنسا وإيطاليا: "إنَّ الدول الأوروبيَّة مع ارتياحها للسَّلام الذي تمّ الاتفاق عليه بين تركيا وصربيا، فهي تحتفظ لنفسها بالحقِّ في اتِّخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق السَّلام العام في الشرق إذا ما رأت أنَّ أحوال الشعوب المسيحيَّة لم تتحسَّن". (برجاوي، 1993، 256).

إنَّ عبارة "تحتفظ لنفسها بالحقِّ في اتِّخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق السَّلام" ما كانت لتوافق عليها دولٌ صغيرة تتمتع بالسِّيادة والكرامة؛ لما تعنيه هذه العبارة من تدخُّلٍ سافر في الشؤون الدَّاخلية؛ فما بالك بالامبراطوريَّة العثمانيَّة التي كانت من أقوى الدّوُل في العالم طوال سنين مضت، وخصوصاً مع استلام السُّلطان عبد الحميد الثاني الذي رفض البروتوكول كما سيأتي لاحقاً، ورفضه هذا ينبع من محاولاته المستميتة لإعادة هيبة الدَّولة العثمانيَّة، وترسيخ مكانتها على الخارطة السياسيَّة العالميَّة، حيث تذكر الكثير من المصادر التَّاريخية بأنَّه يُعتبر من القادة ذوي الذكاء والحنكة.

وبالعودة إلى بروتوكول لندن فإنه بالمجمل يدعو الدَّولة العثمانيَّة لاستخدام صلاحياتها لإدخال التعديلات الَّلازمة والمطلوبة في الولايات المسيحيَّة وتحسين أوضاعها، وضرورة عقد معاهدة للصلح مع الجبل الأسود على أساس منحه للأراضي التي يطلبها، وإلغاء حالة التأهُّب في صفوف الجيش العُثماني، وأن يتم ذلك كله بمراقبة سفراء الدول الموقعة على البروتوكول" (عمر، 2016، 249)، وبالنسبة للشأن العثماني فقد أثار هذا البروتوكول استياء السُّلطان عبد الحميد لما اعتبره تدخلاً صريحاً في شؤون دولته. فرفض الأتراك البروتوكول في 10 نيسان 1877 معبِّرين عن غضبهم الشديد، وأعلنت روسيا الحرب في 24 نيسان، 1877. (Marriott, J.A.R, 1916. P.457).

2) الحرب الروسيَّة العثمانية 1877-1878:

من الجدير بالذِّكر أنَّ السِّياسة الخارجية الروسية تجاه الدولة العثمانية كانت تسعى دوماً للقضاء عليها وتقسيم ممتلكاتها بين الدول الكبرى، فهي كانت تسعى للسيطرة على بلغاريا، إلَّا أنها كانت تخشى معارضة الدول الكبرى لها، فقدَّمت بالاتفاق مع بريطانيا العظمى طلبات لحكومة الدولة العثمانية، على غرار مطالبها السابقة، التي قدمتها في شهر آذار 1877-برتوكول لندن-،وهي تحثُّها على تحسين أوضاع رعاياها المسحيين فرفضت الدولة العثمانية طلبها، وكانت الوسائل والدعوات السلمية التي قُدمت إلى العثمانيين

بهدف تحسين وضع المسحيين، جوبهت بالرفض ولم تقدِّم الدولة العثمانيَّة أية تنازلات إلى الدُّول الأوروبيَّة بهذا الصدد، ولاشك أنَّ هذه أحدى محاولات تبرير إعلان روسيا القيصرية للحرب. (محمود، 2018، 334). وعليه يمكننا القول أنَّ الرفض العثماني كان أهم الذَّرائع التي امتلكتها روسيا لتُعلن الحرب على الدّولة العثمانيَّة بوصفها حامية للمسيحيين.

أمَّا بالنسبة للموقف السياسي البريطاني؛ فإنَّه مع اندلاع الحرب الروسية العثمانية إثر رفض السلطان عبد الحميد الثاني للمطالبات الروسيَّة وبروتوكول لندن؛ أيّد دزرائيلي الدولة العثمانية ضد تقدم روسيا في البلقان وكان موقفه المضاد للرُّوس هذا ينبع من اعتقاده بأن السُّلطان العثماني عبد الحميد الثاني يظهر قدراً من التسامح مع اليهود–وللعلم دزرائيلي كان يهوديَّاً–، في حين مال (جلادستون) غريمه الى مناصرة الشعوب البلقانية الصغيرة كالبلغار واليونان، والسلاف الذين بدوا يتطلعون الى الاستقلال بعد طول خضوعهم للعثمانيين. (رياح، 2015، 293–294)، ويمكننا أن نلحظ هنا أنَّ السياسة تجاه الدولة العثمانية عادت لتشكل نقطة خلاف بين الحزبين البريطانيين الأحرار والمحافظين كما سبق وحدث في الأزمة الشرقية، فما كان من بريطانيا إلَّا أن أعلنت حيادها.

وبالعودة إلى مجريات الحرب؛ فقد عانت الجيوش العثمانيَّة من هزائم متتالية على يد الرُّوس، وممَّا سهَّل الأمر للرُّوس هو الموقف البريطاني الَّذي اتَّسم بالحياد في بداية الحرب، حيثُ أنَّ الدولة العثمانية أصبحت تقاتل روسيا وحدها من دون بريطانيا التي كانت تعتبر الحليف التقليدي للدولة العثمانية، والتي بات من الواضح أنها لن تذهب للحرب مع الدولة العثمانية ضد روسيا كما فعلت إبَّان حرب القرم 1853. (عمر، د ت، 240).

إنَّ أحد أسباب الحياد البريطاني والامتناع عن مساندة الدَّولة العثمانيَّة، هو الشكوك الَّتي كانت تساور صُنَّاع القرار السياسي في بريطانيا من أنَّ السلطان العثماني له يد في الأحداث المعارضة لبريطانيا التي كانت تجري في مستعمرتها الهنديَّة في تلك الفترة، وإذا ما حلَّلنا الموقف البريطاني؛ يمكننا القول أنَّ السياسة البريطانية كانت تتأرجح بين أمرين، فهي من جهة لا تريد أن تنتصر روسيا على العثمانيين لما فيه من ضرر على المصالح البريطانيَّة، إلَّا أنَّ بريطانيا كانت تخشى التدخل العسكري والصدام مع روسيا، كما أنَّ مثل هذا التَّدخل كان سيثير الرأي العام داخل بريطانيا كون العثمانيين رفضوا المطالب الأوروبية وتعاملوا بقسوة وبطش مع ثورات

الشعوب البلقانية. وبهذا الصدد فقد ورد لدى عمر: أنَّ النقاشات كانت ما تزال تدور في بريطانيا فيما إذا كانت ستقوم بمساندة العثمانيين كما حدث في حرب القرم 1853، حيث صرَّح سالزبوري (Salisbury) "بأنَّه يجب ألَّا نفعل ذلك مجدداً من أجل مساندة أكثر الحكومات ظلماً وجشعاً (Lipson , 1921 , 208)

، كما صرَّح وزير الخارجية دربي[6] (Lord Derby) "إنَّ الشعور الوجداني تجاه الدولة العثمانية قد تحطَّم كليَّاً، وإنَّ حكومة جلالة الملكة تجد أنَّه من المستحيل التدخُّل عمليَّاً في هذه المسألة"(عمر، 2016، 257).

ومن جهة أُخرى كانت بريطانيا تريد أن تظهر بمظهر المساند للعثمانيين أمام الشعب المسلم الذي تحكمه في مستعمرتها الهنديَّة، حيث كان للسُّلطان نفوذ وتأثير على مسلمي الهند الذين كانوا يكنون مشاعر المحبَّة تجاه الدَّولة العثمانيَّة. وهذا ما يمكن أن نلمسه بوضوح من خلال أقوال سفير بريطانيا في إستانبول "لايارد". حيثُ أكَّد "أنه حتى في حال ضياع أراضي الدولة العثمانية في أوربا نتيجة للحرب مع روسيا؛ فإنه يجب استمرار العلاقات مع السلطان عبد الحميد، لأنَّه رغم فقدان هويته كسلطان إلا أن نفوذه كخليفة سيستمر"، كما اعتبر لايارد أنّ حياد الحكومة البريطانيَّة في الحرب الروسية العثمانية سيؤدي بمسلمي الهند إلى الاعتقاد بأن بريطانيا وصلت إلى قرار مبدئي لتقسيم الدولة العثمانية مع روسيا. وهذا الاعتقاد قد يؤثر على المصالح البريطانيَّة في الهند، حيث اعتقد لايارد أنَّ السلطان لديه تدخل حقيقي في الفوضى التي بدأت تعصف ضد بريطانيا في الهند، وأنه يوجد علاقة ما مع الجمعيات الإسلامية السريَّة في الهند. (عمر، د ت، 238-241).

وبالعودة إلى مجريات الحرب فقد تقدمت القوَّات الروسية في بلغاريا واجتازت نهر الدانوب في 22 حزيران 1877، وفي السابع والعشرين من نفس الشهر اجتاز الجيش الروسي بأكمله هذا النهر واحتلَّ مدينة "ترنوة"، وتقدَّمت القوَّات الروسيَّة في البلقان (برجاوي، 1993، 257). واستمرَّ تقدم القوَّات الروسيَّة مدعومة بالبلغار والصرب والرومانيين واحتلَّت مدينة "نيقوبوليس" في منتصف شهر

[6] اللورد دربي (1799-1898) رجل دولة إنكليزي، كان زعيما للحزب الثوري TORY الذي تحوَّل إلى حزب المحافظين، وشغل منصب رئيس وزراء بريطانيا، وكان صديقاً لفرنسا، عمل وزيراً للخارجية البريطانية (186-1893) ومن أشهر أعماله فرض هيمنة بريطانيا على قناة السويس، والحصول على القسط الأكبر من أسهمها. (العسلي، د.ت، 346).

تموز، وقامت قوَّات أخرى باحتلال مضائق الجبال الموصلة إلى مضيق "شيبكا"[7]، وعندما وصلت هذه الأخبار إلى إستانبول اجتاحتها نوبة من الهياج خوفاً من استيلاء القوَّات الروسيَّة على عاصمة الدَّولة العثمانيّة (العسلي، د ت، 366).

استمرَّت بريطانيا في حيادها إلى أن دُقَّ ناقوس الخطر في لندن بسبب تقدُّم الروس باتجاه إستانبول؛ فخشيت بريطانيا من احتلال عاصمة العثمانيين وإسقاط الدَّولة العثمانية لما يحمله ذلك من ضرر على المصالح البريطانيّة. فما كان منها إلَّا أن وجَّهت تحذيراً لروسيا في 17 تموز 1877، مفاده أن ليس بوسعهم–أي الروس–الاعتماد على الحياد البريطاني إذا احتلوا القسطنطينية–إستانبول– ولو كان ذلك لفترة قصيرة تفرضها ظروف الحرب. (دويلي، 2016، 257).

يرى الباحث أنَّ ذلك التَّحذير كان بمثابة رسم خطوط حمراء وقواعد اشتباك لا ينبغي تجاوزها من قبل روسيا، ويحمل في طيَّاته تهديداً بأنَّه في حال تجاوز هذه الخطوط الحمراء؛ فإنَّ بريطانيا ستخرج من سياستها المحايدة إلى ما يحمي مصالحها ولو اضطرَّها الأمر إلى التدخُّل بشكل عسكري.

وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر تموز عام 1877، قرَّرت بريطانيا العظمى دخول الحرب ضد روسيا القيصرية، إثر وصول القوات الروسية إلى مشارف العاصمة إستانبول ورفضها الانسحاب منها، فتم الاتفاق مع السلطان العثماني عبد الحميد الثاني على أنْ ترسل قطع من الأُسطول البريطاني للوقوف بالقرب من ميناء أزمير لحماية إستانبول. (محمود، 2018، 342)، وبذلك انتهت فترة الحياد البريطانيَّة رسميّاً وتدخلت بشكل علني لمساندة العثمانيين.

إنَّ التدخل البريطاني في هذه الحرب لم يكن ذا أثر مباشر على العمليات الحربيَّة؛ إذ تواصلت الحرب وكانت سجالاً بين العثمانيين والروس إلى أن مالت الكفَّة بشكل واضح للقوات الروسيَّة. فبعد إحكام الحصار الروسي على مدينة "بلفن"[8] Pleven في 24 تشرين الأول 1877، أصبح من المحال وصول الإمدادات إلى القوَّات العثمانيَّة المُدافعة، وأدَّى ذلك إلى استسلام القوات المُحاصرة بقيادة

[7] شيبكا sipka: مضائق جبلية تقع في وسط بلغاريا عند منتصف المسافة بين صوفيا والبحر الأسود.
[8] بلفن Pleven: مدينة تقع إلى الشمال من بلغاريا على بعد 132 كم من العاصمة صوفيا، وهي المركز الإداري لمقاطعة بليفين وهي أكبر مركز اقتصادي في شمال غرب بلغاريا، وقد اشتهرت دوليًا بسبب حصارها عام 1877م.

عثمان باشا[9] الذي أصيب برصاصة في ساقه في خضم المعارك الجارية، فسقطت المدينة في 10 كانون الأول 1877(برجاوي، 1993، 257) ،ومع بداية العام 1878 واصل الروس تقدمهم نحو "صوفيا" فاحتلوها في الرابع من كانون الثاني 1878، ووصلوا إلى مدينة "أدرنة" في العشرين من الشهر نفسه عام 1878، وسار الروس إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانيَّة دون مقاومة تُذكر، حتَّى وصلوا إلى مسافة خمسين كيلومتر من مقر الدولة. (العسلي، د ت، 372).

ونظراً لازدياد الأوضاع سوءاً وتدفُّق اللاجئين وجد السُلطان عبد الحميد الثاني نفسه مضطراً إلى قبول شروط روسيا القيصرية، فأرسل مندوبين من قبله إلى الخطوط الروسية الأمامية، دون أن يعلم بذلك أحد من الدبلوماسيين الأجانب، وذلك عملاً بالشرط الأول الذي وضعه القيصر الروسي ألكسندر الثاني بإجراء المفاوضات بسريّة تامة، فبدأ الطرفان مفاوضاتهما في اليوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني عام 1878، وفي أثناء ذلك وصلت إلى لندن تقارير، تفيد بأن مدينة أدرنة لا تستطيع المقاومة وأنه في حالة سقوطها بيد الروس سيصبح الطريق سالكاً إلى إستانبول، وفي هذه الظروف الحرجة عرض رئيس الوزراء البريطاني بنيامين دزرائيلي في جلسة مجلس الوزراء في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني عام 1878، أمر الموافقة على أرسال الأسطول البريطاني إلى المياه الإقليمية للعاصمة العثمانية إستانبول (محمود، 2018، 348)، وهذا مما لا شكَّ فيه يدلُّ على أنَّ بريطانيا كانت تُراقب عن كثب مجريات الحرب الروسيَّة العثمانيَّة فلمَّا استشعرت بالخطر المحدق بمصالحها بعد تمركز القوات الروسية على أبواب إستانبول سارعت لاتِّخاذ خطوات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وبالفعل تمَّت الموافقة على مقترح دزرائيلي فقد ورد لدى، دويلي (2016): بأنَّ أوامراً صدرت من لندن للأسطول المرابط في خليج "بسكاي" جنوب فرنسا في 23 كانون الثاني 1878، بالتَّوجه نحو إستانبول وإجبار الطَّرفين على إيقاف العمليَّات العسكريَّة (257).

[9] **عثمان نوري باشا:** قائد عثماني، ولد في مدينة توكات في آسيا الصغرى، أشتهر بعبقريته العسكرية، تخرج من الكلية العسكرية العثمانية عام 1852 م، وشارك في معارك عديدة منها في القرم وكريت ولبنان، وبلاد العرب ورقي إلى رتبة مشير لانتصاراته في بلاد الصرب عام 1876 م، دافع ببسالة عن مدينة بلفنة في بلغاريا خلال الحرب الروسية العثمانية عامي1878-1877 ، ضد هجمات الروس المتكررة، وتمكن من تجميد القوات المعادية قراية خمسة أشهر، من شهر تموز وحتى شهر كانون الأول أجبر على الاستسلام في النهاية؛ بعد أن ضرب الروس حول قواته حصاراً شديداً لم يتمكن العثمانيون من اقتحامه. (غربال، 2001، 1614).

وبعد أن حصل رئيس الوزراء "دزرائيلي" على الموافقة أبدى "جلادستون" زعيم حزب الأحرار المعارض معارضته لهذا الأمر، كما استقال وزير الخارجية البريطاني اللورد دربي Lord Derby الذي عارض إرسال الأسطول البريطاني، حيث لم يكن مقتنعاً بأي إجراء عسكري يُتَّخذ ضد روسيا القيصرية، ولم تلبث الأمور طويلاً إذ أحتل الروس أدرنة بعد خمسة أيام، في اليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني عام 1878، ووصلت طلائع الجيش الروسي لبحر مرمرة. (محمود، 2018، 348)

بعد محاصرة القوَّات الروسيَّة لإستانبول لم يرى السلطان عبد الحميد بُدَّاً من عقد اتِّفاق للهدنة مع الرُّوس الذين رفضوا الوساطة البريطانيَّة لحل النزاع. وبالفعل بدأت المفاوضات الروسية–العثمانيَّة بعد تحقيق روسيا لمبتغاها بالسيطرة على الحصون المنيعة في قارص وأردهان وأرضروم وأرمينيا ومحاصرة إستانبول، لتبدأ مفاوضات وقف إطلاق النَّار في 14 كانون الثَّاني 1878، والتي تمخض عنها وقف العمليات الحربيَّة يوم 31 كانون الثَّاني 1878(عمر، 2016، 309). والجدير بالذكر أنَّ السياسة البريطانية كانت تخشى من حدوث مفاوضات منفردة بين الرَّوس والعثمانيين وكانت ترفض أي اتفاق خارج إطار معاهدة باريس 1856، ومعاهدة لندن 1871، منعاً لانفراد روسيا بالمكاسب.

خلصُت المفاوضات الروسية العثمانية إلى معاهدة سان ستيفانو في 13 آذار 1878، التي بموجبها سيتم منح البوسنة والهرسك وبلغاريا حكما ذاتيّا، مع التأكيد على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود، وبموجبها تلتزم الدولة العثمانية بالتنازل عن بعض الولايات (جاسم، 2020، 166). وبذلك فقد العثمانيون كل الولايات الأوروبية، والمتأمل لخارطة ستيفانو يلاحظ أنَّ روسيا قد محت ما يسمى "تركيا أوروبا" أو "تركيا الأوروبيَّة" من العالم السياسي (المحامي، 1988، 664–665)، لكن السلطان عبد الحميد رفض توقيعها في وقت كانت بريطانيا تخشى فيه وصول روسيا إلى المياه الدافئة، وقد رُفضت بنود المعاهدة أيضا من قبل دزرائيلي البريطاني. (ميهوبي وآخرون، 2017، 6).

لقد أدَّى الرفض البريطاني لمعاهدة سان ستيفانو إلى تكثيف جهوده السياسيَّة لإيجاد مخرج سياسي يلغي هذه المعاهدة ويحافظ على المصالح البريطانية التي هدَّدتها روسيا بموجب سان ستيفانو، وتنادت القوى الأوروبيَّة بزعامة بريطانيا لعقد مؤتمر في مدينة

برلين. حيث أعلنت بريطانيا والنِمسا أنَّ أي تسوية بعد الحرب يجب أن تكون أمراً أوروبيَّاً، وكان رأي حكومة بريطانيا أنَّ روسيا لن تكتفي بالمعاهدة الموقَّعة–سان ستيفانو–وأنهم سيتقدمون إلى إستانبول، وهذا ما كان يدركه الباب العالي الذي طلب من السفير البريطاني لايارد إبلاغ لندن بذلك. (عمر، 2016، 310–311)، وبالفعل تم التشاور في 13 حزيران 1878 على انعقاد مؤتمر برلين، وذلك لتحجيم دور روسيا في المنطقة وإيجاد توازن أوروبي ضدها، وتوصلت المشاورات الأوروبيَّة إلى عقد مؤتمر برلين وتوقيع معاهدتها في 13 تموز 1878(جاسم، 2020، 166).

إنَّ معاهدة برلين كانت تنص بمجملها على 64 مادة ومما جاء فيها: منح رومانيا والجبل الأسود الاستقلال التَّام، وبلغاريا استقلالاً ذاتيَّاً على أن تدفع جزية سنوية للسلطان العثماني، كما تم انتزاع مقدونيا من الدولة العثمانيَّة، وجُعلت بلغاريا الجنوبيَّة ولاية باستقلال ذاتي تحت ولاية الدولة العثمانيَّة على أن يحكمها وال مسيحي وتخضع لرقابة الدول العظمى المشاركة، فيما حصلت روسيا على قارص وباطوم وغيرهما من الأقاليم، وحصلت النمسا على الحق باحتلال البوسنة والهرسك وسنجق نوفي بازار.(برجاوي، 1993، 262)، كما أنه بموجب مؤتمر برلين 1878 نالت صربيا استقلالها. (ميهوبي وآخرون، 2017، 33)، ويذكر البودي، (2015): أنَّه بموجب معاهدة برلين تمَّ الاعتراف لقناصل الدُّول الكبرى بحقِّ الحماية، ليس فقط لرجال الدِّين والرهبان والحجَّاج من جميع القوميَّات بل بالنسبة للمؤسسات الدينيَّة والخيريَّة وغيرها في سائر الأماكن المقدَّسة داخل الدولة العثمانيَّة. (335)، إمعاناً من الدول الأوروبيَّة في التدخل بالشؤون الداخليَّة العثمانيَّة، وتكريساً لسياسة الفرض والإملاءات التي بدأت تنتهجها مع العثمانيين في عصر انحطاطهم، وقد وافق السلطان على بنود معاهدة برلين مضطراً على مضض.

ثالثاً: سياسة التَّعويض البريطانيَّة:

إنَّ المتتبِّع للنَّهج السياسي البريطاني تجاه الدَّولة العثمانيَّة خلال القرن التَّاسع عشر عموماً سيلحظ أنَّ هذا النَّهج سار وفق مسارين متناقضين ظاهراً، متوافقين باطناً في خدمة المصالح العليا للإمبراطورية البريطانيَّة بصرف النَّظر عن المصالح العثمانيَّة بحد ذاتها، إذ أن بريطانيا لم تكن حريصة على المصالح العثمانيَّة إلَّا لأن مصالحها تتعارض مع مخططات الدول الأوروبية المنافسة.

وبالعودة إلى مسارات السياسة البريطانية يمكننا القول أنَّ المسار الأول كان مع بدايات القرن التَّاسع عشر حيث كانت سياسة بريطانيا ترى أنَّ من مصلحتها عدم انهيار الدَّولة العثمانيَّة، وكانت تشدِّد على ضرورة الحفاظ على الاستقلال التَّام للدَّولة العثمانيَّة بكامل أراضيها، حيث دعمتها في حروبها كالحرب العثمانيَّة مع جيوش محمَّد علي باشا والي مصر(1838–1840)، وحرب القرم مع روسيا(1853–1856)، وصولاً إلى عام 1877 عند إعلان روسيا الحرب على الدَّولة العثمانيَّة، وانتهاء تلك الحرب بمعاهدة برلين 1878 التي كرَّست الانكسار العثماني، وهنا بدأ المسار الثَّاني للسياسة البريطانية عندما تأكدت أنَّ الدولة العثمانية ستنهار ولا حيلولة دون ذلك، فانخرطت في العمل على تقسيم أملاك الدَّولة العثمانيَّة وتقطيع أوصالها، سعياً منها لنيل حصَّة الأسد.

وعليه يمكننا القول إنَّ إعلان القيصر الروسي للحرب على الدولة العثمانية 24 نيسان عام 1877 شكَّل نقطة تحوُّلٍ في السياسة البريطانية تجاه الدَّولة العثمانيَّة. ويرى عمر (2013): أن تلك الحرب ومجرياتها ثبَّتت عدم مقدرة الدولة العثمانيَّة على حماية مصالحها وأراضيها، وهنا عمدت بريطانيا إلى انتهاج سياسة جديدة في علاقاتها مع العثمانيين سُمِّيت في المصادر السياسية والتاريخية بـ "سياسة التعويض"، أي حصول بريطانيا من الدولة العثمانية على ثمن مقابل قيام بريطانيا سابقاً بالوقوف معها ضد مطامع القوى الأوروبية الأخرى (509).

يبدو بوضوح أنَّ سياسة التَّعويض هذه قد بدأت تتبلور لدى صُنَّاع السياسة البريطانيَّة قبل الحرب، حيث يُمكن ملاحظة ذلك بسهولة ويسر من خلال تصريحاتهم. فها هو "دزرائيلي" يقرُّ بأنه إذا نشبت حرب بين روسيا والدولة العثمانية؛ فعلى بريطانيا أن تأخذ شيئاً من أملاك الدولة العثمانية، ورغم ذلك فقد اتجهت جهود "دزرائيلي"من أجل منع نشوب هذه الحرب. (عمر، 2013، 517). إلَّا أنَّ جهوده باءت بالفشل. كما أنَّ الكولونيل "هوم" موفد الحكومة البريطانيَّة إلى إستانبول، كان يرى بأن تترك بريطانيا الدولة العثمانية تواجه مصيرها وحدها، في حين تبحث هي عن بعض المناطق التي ترغب في الحصول عليها كتعويض من الدولة العثمانيَّة مثل الدردنيل وقبرص. (عمر، 2016، 255). إلَّا أنَّ سياسة التعويض هذه طُبِّقت بشكل فعلي بعد مؤتمر برلين.

ومما يجدر ذكره ما ورد لدى، جاسم، (2020): أنَّه على الرغم من تأكيد مؤتمر برلين على احترام وحدة الأراضي العثمانية وسيادتهم عليها، إلَّا أنَّ بريطانيا تخلَّت بعد هذا المؤتمر عن الحفاظ على الأراضي العثمانيَّة، إدراكاً منها للوهن الذي حلَّ في السياسات العثمانيَّة تجاه الأزمات التي مرَّت بها على الصعيدين الدَّاخلي والخارجي، فسعت بريطانيا لزيادة نفوذها في الأراضي العثمانيَّة لتحجيم الدَّور الروسي (166).

يمكننا الملاحظة بوضوح أنَّ السياسة البريطانيَّة في تلك الفترة أخذت تنحى منحىً أكثر جفاءً مع العثمانيين عبر زيادة الضغوطات عليهم، فطالبت السلطان عبد الحميد بامتيازات وإصلاحات في سوريا والأناضول، وأصرَّت على المطالبة بإدخال الإصلاحات إلى الولايات التي يقطنها الأرمن، فوافق السلطان على تعيين الجنرال الإنكليزي "باكر باشا" مفتشاً عامَّاً للإصلاحات في آسيا الصُغرى شتاء العام 1879–1880. (برجاوي، 1993، 263)، وزاد من توتر الأوضاع بين الطرفين إلحاح بريطانيا المستمر على ضرورة تنفيذ الإصلاحات المُتَّفق عليها في معاهدة برلين، ومعاهدة قبرص[10]، ووصل الأمر لحدِّ إرسال الأسطول البريطاني إلى المياه الإقليميَّة العثمانيَّة لإجبار السلطان على تنفيذ الإصلاحات بوتيرة أسرع، فأحسَّ السلطان عبد الحميد بالخوف والخطر، ورأى بوضوح أنَّ بريطانيا تريد أن تعامله بنفس معاملة المناطق التي تحتلُّها (جاسم، 2020، 166–167). وبدأ السلطان عبد الحميد يشتبه في أنَّ بريطانيا تريد التخلِّي عن سياستها التقليديَّة الخاصَّة بالحفاظ على وحدة وتكامل الدولة العثمانية، وكانت هذه الشكوك تنبع من الضغوط التي كانت تمارسها بريطانيا عليه حتى يضطلع بالإصلاحات الموعودة في الولايات العثمانية، ولقد زاد من احتدام المسألة تولي جلادستون رئاسة الحكومة داخل بريطانيا عام 1880، والذي كان معروفاً بعداوته الشديدة للعثمانيين (عمر، د ت، 227).

إنَّ ضغط بريطانيا وإصرارها على تنفيذ الإصلاحات من قبل العثمانيين رغم معرفة بريطانيا من عدم جدواها، كان هدفه خلق جو متوتِّر وعدائي مع العثمانيين تستطيع بريطانيا من خلاله أن تتحرَّر من معاهداتها معهم، وبالفعل فإنَّ أول المعاهدات التي أخلَّت بها بريطانيا كانت معاهدة قبرص 1878، التي تنصُّ على أنَّ السيادة على جزيرة قبرص تعود للدَّولة العثمانيّة على الرغم من تواجد

[10] معاهدة قبرص 1878: معاهدة عقدت بشكل سري بين بريطانيا والدولة العثمانيَّة في 4 حزيران 1878، وافقت فيه الحكومة العثمانيَّة على احتلال بريطانيا لقبرص مقابل تعهُّدها بجعلها–أي قبرص–قاعدة لحماية الامبراطوريَّة العثمانيَّة. (دويلي، 2016، 257)

بريطانيا فيها، حيث احتلَّتها فعلياً وضمَّتها لإمبراطوريتها، حيث تذكر لنا المصادر التاريخيَّة أنَّ حزبي الأحرار والمحافظين البريطانيين توحدا على سياسة تقسيم أملاك الدولة العثمانية بعد مؤتمر برلين 1878 (عمر، 2016، 28)، وعلى إثر ذلك قامت بريطانيا بالعمل من أجل اختيار أفضل المناطق العثمانية وأكثرها فائدة من أجل السيطرة عليها وضمها إلى الأملاك البريطانية، حيث وقع الاختيار أخيراً على قبرص، وما لبثت أن أحكمت بريطانيا سيطرتها على قبرص بشكل نهائي دون أن تقوم بتعهداتها تجاه الدولة العثمانية (عمر، 2013، 509).

إنَّ هذه المجريات حدت بروسيا للتدخُّل بشكل سياسي إلى جانب العثمانيين–على غير عادتها–، حيث سعت لاستغلال توتُّر العلاقات البريطانيّة العثمانيَّة وتحقيق ما يمكن تحقيقه من مكتسبات سياسيَّة، حيث أنَّه بعد انتهاء الحرب الروسية العثمانية تغيرت الكثير من السياسات الأوربية حيث أصبحت روسيا بمثابة الصديق الذي يسعى إلى حماية الدولة العثمانية، بينما أصبحت بريطانيا تطبق سياسة روسيا القديمة الخاصة بمحاولة الاستفادة من الدولة العثمانية وتقسيم ممتلكاتها، لذلك فقد عملت روسيا على تحريض الدولة العثمانية ومسلمي الشرق على بريطانيا، حيث قامت بالدعاية من خلال استغلال مسألة قبرص التي سيطرت عليها بريطانيا فعليًا كي تقنع السلطان العثماني بأن بريطانيا غير صادقة وغير حامية للإسلام كما تدعي، بل هي بلد عدو. (عمر، د ت، 246).

رابعاً: الاحتلال البريطاني لـ مصر 1882:

تُعدُّ مصر واحدة من أهم الولايات التَّابعة للدولة العثمانيَّة، وقد ازادت أهميتها السياسيَّة والعسكريَّة في عهد محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا[11]، ولا يكاد يخلو مصدر أتى بذكر محمد علي إلَّا وتحدَّث عن الحرب المصريَّة العثمانيَّة 1838–1840، التي استطاع فيها الجيش المصري التغلب على العثمانيين وتهديد استانبول، لتتحول هذه الحرب إلى أزمة دوليَّة كرَّست التّدخل في الشؤون الداخليَّة العثمانيَّة، حيث تحركت الدول الكبرى على إثرها وفق مصالحها، وانتهت بعقد مؤتمر لندن عام 1840، كما ازدادت أهميَّة مصر

[11] ابراهيم باشا (1790–1848): إبراهيم باشا بن محمد علي باشا، قائد، بعيد المطامح، من ولاة مصر، ولد في "نصر تلى" بالقرب من قولة بالروملي وقدم مصر مع طوسون بن محمد علي، سنة 1220هـ، فتعلم بها، وفي سنة 1247هـ سار بجيش إلى سورية، فأستولى على عكا ودمشق وحمص وحلب، وانقادت له بلاد الشام. فوجهت حكومة الأستانة جيشا لصده، فظفر به إبراهيم في الاسكندرونة، وتوغل في الأناضول، فتدخلت الدول الاجنبية، وعقدت معاهدة "كوتاهية" وأُمضيت في 24 ذي القعدة 1248 (1833م) وهي تقضي بضم سورية إلى مصر وتولية إبراهيم عليها، فعاد إلى سورية وجعل عاصمته انطاكية. ثم نقض الترك المعاهدة فقاتلوه بجيش ضخم، فظفر إبراهيم. وفي سنة 1254 هـ، تولى السلطان عبد المجيد فاتفق مع الانكليز على اخراج إبراهيم من سورية فانتهى الامر بخروجه إلى مصر سنة 1256 (1840م) ونزل له محمد علي عن امارة الديار المصرية سنة 1264(1848م) وورد "الفرمان" العثماني بتوليته. فزار الاستانة، ومرض بعد إيابه فتوفي بمصر، قبل وفاة ابيه. ومدة حكمه بعد الفرمان 7 أشهر و13 يوما. (الزركلي، 2002، ج70/1)

الاقتصاديَّة بعد شقِّ قناة السويس 1869، وهكذا أخذت الأهميَّة المصريَّة تتزايد بالنسبة لبريطانيا وصولاً إلى الربع الأخير من القرن التاسع العشر الذي اتَّسم بتصاعد متواتر للأطماع البريطانيَّة في مصر.

لقد اتسع النشاط الاستعماري البريطاني في إفريقيا بسرعة بين عامي 1877و1904، وكان معظم النَّشاط يتَّخذ من مصر مجالاً ليمارس فيها الاستثمار باعتبار أنَّ مصر هي مفتاح النَّشاط الاستعماري البريطاني في شمال وشمال شرق أفريقيا (عليان وآخرون، 2012، 365)، ويمكننا القول أنَّ بداية التغلغل البريطاني في مصر والتحكُّم بشؤونها بدأت مع إفلاس الحكومة المصرية 1876، إثر الديون المترتبة عليها بعد نفقات شقِّ قناة السُّويس وتكاليف حياة البذخ التي كان يعيشها الخديوي إسماعيل (1830–1895)[12]، حيث تدخَّلت بريطانيا وفرنسا وفرضت على الخديوي تعيين وزراء أوروبيين في حكومته لمراقبة الأوضاع الماليَّة، وحينما أقدم إسماعيل على تغيير الحكومة وطرد الوزراء الأوروبيين عام 1879، أرغمته بريطانيا وفرنسا على التنازل عن الحكم لصالح ولده توفيق(1852–1892)[13]، الأمر الذي حظي بموافقة السُّلطان عبد الحميد، وهكذا أضحت السُّلطة في مصر بيد هاتين الدَّولتين الأوروبيتين. (برجاوي، 1993، 264–265).

بعد استلام الخديوي توفيق عرش مصر تفاءل المصريون به لما عُرف عنه من صفات النزاهة والاستقامة والميل للشعب، لكن التَّطورات اللاحقة أجبرته على الخضوع لإرادة بريطانيا. فقد تواصلت سيطرة بريطانيا على الحكومة المالية المصريَّة وبلغت ذروتها في عهده، خاصة أن الفضل يعود لها في اعتلائه سدة الحكم، فاستغلت استسلامه لها وبذلك استطاعت إغراقه في الديون بعدما استغلَّت

[12] الخديوي إسماعيل اسماعيل (باشا) بن إبراهيم بن محمد على الكبير: خديوي مصر. ولد في القاهرة، وتعلم بها ثم في فرنسة. وولى مصر سنة 1279 هـ. وهو اول من أطلق عليه لقب (الخديوية) من رجال اسرته. كان مولعا بالهندسة والتخطيط في طفولته، ولما ولى اتجه إلى تنظيم المدن وانشائها. وفي ايمه اوصلت اسلاك البرق (التلغراف) وسكك الحديد إلى بلاد لسودان، واقيمت المنارات في البحر الاحمر وبنيت مدينة (الاسماعيلية) وأنشئ المتحف المصري والمكتبة الخديوية (المصرية) وتألفت شركات المياه والغاز في القاهرة والاسكندرية، واقيم مرفأ الثانية، وتم حفر (ترعة السويس) وكان افتتاحها سنة 1286 هـ، –1869، ونكبت مصر بأنشاء المحاكم المختلطة (سنة 1876 م) وكان مسرفا في الانفاق على ملاذه وعلى مشروعاته. ولى مصر وعلها من الدين ثلاثة ملايين جنيه، واعتزلها وعليها نحو مئة مليون جنيه. وأنشأ حكومة دستورية. ورضى بالمراقبة الاجنبية لخزائن مصر. وطلبت حكومتا انكلترا وفرنسة من حكومة الاستانة عزله. فعزل سنة 1296 هـ، (1879 م) وقضى بقية ايامه ف اوربة وتركية إلى ان توفى في الاستانة. ونقات جثته إلى القاهرة. (الزركلي، 2002، ج308/1)

[13] الخديوي توفيق: محمد توفيق (باشا) بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي: أحد الخديويين بمصر. ولد وتعلم بالقاهرة. وأحسن العربية والتركية والفرنسية والانكليزية وتقلد نظارتي الداخلية والاشغال فرياسة مجلس النظار. كان أكبر ابناء (اسماعيل) فلما عزل ابوه عن الخديوية تولاها (سنة 1296هـ، 1879م) ببرقية من الاستانة تبعها على الاثر (فرمان) سلطاني بولايته وفي ايامه أنشأ نظام الشورى وأُنشأت المحاكم الاهلية وجدد بعض الترع واقيمت عدة قناطر كبيرة وتكاثرت في عهده الاحداث فصبر عليها وفي زمنه نشبت ثورة عرابي باشا (سنة 1229هـ) وتوفي في القاهرة. (الزركلي، 2002، ج65/6).

حاجته إلى الأموال لتحقيق مشروعاته بمصر، فزادت من إقراضه حتى جاء الوقت لتتحكم اللجان الماليَّة الإنجليزيَّة في شؤون الحكم داخليَّاً (الشيخ، 1992، 55)، ومما لا يخفى أنَّ الديون تعدُّ أهمَّ الأدوات الاستعماريَّة في ذلك العصر وحتَّى عصرنا الحالي، إذ بها تُفتحُ أبواب التَّدخل في شؤون البلد المُستدين.

وبطبيعة الحال فلقد كان نتيجة ذلك أنْ ساءت الأوضاع الاقتصاديَّة وازدادت حدَّة هيجان الشَّعب والجيش المصري ضد سياسات الخديوي توفيق الذي جعل البلاد رهينة للمطامع البريطانيَّة والفرنسيَّة. ففي عهده تطوَّرت المراقبة البريطانيَّة من شكلها المالي إلى شكل سياسي ينافي سيادة الحكومة المصريَّة (بوعبدالله، 2019، 24)، ما أدَّى إلى قيام "الثورة العُرابيَّة"، والتي كان من أبرز أسبابها استسلام الخديوي توفيق للدَّول الأوروبيَّة ووقوع الظلم على المصريين؛ الأمر الذي أدَّى إلى ثورة الشعور الوطني؛ وتمخَّض عنه قيام الضابط المصري "أحمد عرابي"[14](1841–1911) بقيادة ثورة جيش حقيقيَّة ضد الخديوي، حيث أحاط في 9 أيلول 1881 بقصره، ما أدى إلى استسلام الخديوي توفيق لمطالبه (عمر، 2016، 372).

إنَّ العيون الأوروبيَّة والبريطانيَّة بشكل خاص لم تكن غافلةً عن هذه التطوُّرات الهامَّة، والتي لا شكَّ ستؤثر على مصالحها الاستعماريَّة في مصر، فالخديوي توفيق حاكمٌ يُنفذ أجندات بريطانيا بشكل أو بآخر، وبالتالي فإنَّ خلعه أو تهديد صلاحياته سيُلحق الضَّرر بالنفوذ البريطاني، ومع إدراك بريطانيا لهذه الحقيقة سارعت للقضاء على ثورة عرابي كمقدَّمة لاحتلال البلاد.

لقد عملت بريطانيا على إثارة القلاقل والفتن في مصر كي لا تُفلت من يدها، فحرَّضت الخديوي على رفض مطالب وزارة الدِّفاع التي كان يتولاها أحمد عرابي، وبذلك كانت بريطانيا ترتِّب آخر الحلقات حتى تقع مصر فريسة لاحتلالها وتضمَّها للتَّاج البريطاني، حيث أرسلت بالتعاون مع فرنسا مذكرة مشتركة في 25 أيَّار 1882 طالبتا فيها بإبعاد أحمد عرابي وزملائه عن البلاد (بلقيس وآخرون، 2016، 64)، وبالتزامن مع هذه المذكرة أرسلت بريطانيا أسطولها الحربي إلى الشواطئ المصريَّة، وسرعان ما باشر الأسطول

[14] عرابي باشا (1841–1911): أحمد عرابي بن محمد وافي بن محمد غنيم، زعيم مصري، ممن تركت لهم الحوادث ذكرا في تاريخ مصر الحديث. ولد في قرية "هرية رزنة" من قرى الزقازيق بمصر، وجاور في الأزهر سنتين ثم انتظم جنديا في الجيش سنة 1271 هـ، وبلغ رتبة "أميرالاي" في أيام الخديوي توفيق، نفاه الإنجليز إلى جزيرة سيلان (1300 هـ، 1882 م) حيث مكث 19 عاما، وأُطلق في أيام الخديوي عباس سنة 1319هـ فعاد إلى مصر وتوفي بالقاهرة. (الزركلي، 2002، ج168/1).

البريطاني عملياته للقضاء على الثورة العرابيَّة، فقصفت مدفعيته أكبر المدن المصريَّة وسط مقاومة باسلة أبداها الشعب المصري، إلَّا أنَّ البريطانيين تمكنوا في النهاية من التغلُّب على المصريين واحتلال مصر في أيلول 1882 (بو عبدالله، 2019، 29).

إنَّ دراسةً دقيقةً للأحداث التي سبقت الاحتلال بأشهر قليلة وبعده بزمن وجيز، تظهر لنا كم ترافقت تلك الفترة مع مراوغات سياسيَّة بريطانيَّة، والواقعُ أنَّ بريطانيا لم تُصرِّح بنيتها باحتلال مصر؛ وإنَّما ألبست تدخلها العسكري لبوس الدعم للسلطات العثمانيَّة الرسميَّة في مصر، وذلك من خلال منع- الجيش المتمرد –بزعامة أحمد عرابي من السيطرة على الشعب المصري، ومن المهم أن نذكر سبب الخشية البريطانيَّة من التصريح بنواياها، وهو أنَّ بريطانيا كانت تخشى من هياج شعبي قد يسببه المسلمون في مستعمرتها الهندية، ومما يؤكد تلك المخاوف ما أرسله اللورد ريبون Ripon نائب الملكة في الهند، إلى اللورد هارتنغتون Hartington وزير الدولة لشؤون الهند "أنه في حال قيام بريطانيا بالتَّنافس مع الدولة العثمانيَّة على مسألة مصر؛ فإن ذلك سيزيد من عداء مسلمي الهند لبريطانيا"، مشدِّداً على أهميَّة إعلان قبول السُّلطان عبد الحميد لطلب إرسال الجيش البريطاني إلى مصر، وكانت غاية هذه الرسائل المعارضة للحقائق تهدئه مشاعر مسلمي الهند من خلال تأكيدهم على دعم الخليفة للمواقف البريطانية (عمر، د ت، 247–248)، وقد تماشى السلطان عبد الحميد مع هذه المراوغات البريطانيَّة حيث أنَّه لم يكن يستطيع إعلان العداء معهم، إلَّا أنَّه في حقيقة الأمر كان مُقتنعاً بكذب البريطانيين، ويعلم بنواياهم المبيَّتة للسيطرة على أراضي وممتلكات الدَّولة العثمانيَّة، ولذلك فقد عمد السلطان عبد الحميد إلى تغيير نهجه السياسي بما يخصُّ بريطانيا بعدما تأكَّد من الخطط البريطانيَّة التي تعمد إلى تقسيم دولته، وكان احتلال قبرص ومن بعدها مصر من أهم العوامل الَّتي ساهمت في انقلاب وديَّة العلاقات البريطانيَّة العثمانيَّة إلى علاقات ذات طابع عدائي دبلوماسياً على الأقل، حيث زادت التَّوترات بعد احتلال مصر وتغيَّرت نظرة السلطان عبد الحميد إلى البريطانيين، ومما يؤكد ذلك ما ورد لدى عمر (د ت): "إنَّ السلطان عبد الحميد يعتبر أن أكثر ما يجب أن يحذره المرء من القوى الأوربية هو بريطانيا،" لأن الإنجليز أُناس لا يحترمون عهداً ولا ذمَّة"، وممَّا أكَّد هذه الظنون قيام بريطانيا باحتلال قبرص عام 1878 ومصر عام 1882، ومن حينها بات يُنظر إلى الدبلوماسية البريطانية في استانبول على أنَّه انقلاب كامل في العلاقات بين البلدين (227).

خامساً: السياسة البريطانية حيال المسألة الأرمنيَّة:

يمكننا القول أنَّ المسألة الأرمنيَّة مرَّت بطورين منذ لحظة انطلاقها وحتى نهايتها، وليس من الصعب على من يتتبع أحداث هذه المسألة أن يحدد هذين الطورين، وعيله سنقارب السياسة البريطانيَّة حيال هذه المسألة وفق طوريها، كالتَّالي:

الطور الأول: بذور المسألة الأرمنيَّة وتطوراتها بين عامي 1878–1894:

ممَّا لا بد منه قبل الحديث عن الدور البريطاني في المسألة الأرمنيَّة؛ أن نستعرض السياق التاريخي الذي نشأت فيه، ولذلك نقول أنَّ هذه المسألة ظهرت على مسرح الصراع كواحدة من ثمار الحرب العثمانية–الروسية 1877–1878، كما تُعَّد هذه الحرب البداية الرسميَّة لانطلاق القضيَّة الأرمنيَّة دولياً؛ إذ جنَّدت روسيا أرمن القوقاز وأدخلتهم من ضمن قواتها، فضلاً عن تجنيد العديد منهم داخل الأراضي العثمانيَّة لتحقيق مصالحها، وبعد انتصار روسيا في الحرب ناشدها الأرمن بإدراج نص في معاهدة سان ستيفانو (13 آذار 1878) يضمن قيام الدولة العثمانيَّة بإجراء إصلاحات تخصُّهم وتضمن سلامتهم من اعتداءات الأكراد (الحربي، 2021، 83)، وقد تكرَّست المطالب الأرمنيَّة في معاهدة برلين (13 تموز 1878)، التي نصَّت في أحد بنودها على تنفيذ الإصلاحات في الولايات التي يقطنها الأرمن، ومنع توطين الأكراد في المناطق الأرمنيَّة.

إنَّ مماطلة الجانب العثماني في الوفاء بتعهداته المنصوص عليها في معاهدتي سان ستيفانو وبرلين فيما يخص البنود المتعلِّقة بالأرمن، واستمرار العثمانيين بسياسة توطين الأكراد في مناطق الأرمن دفع بهم–أي الأرمن– إلى مقاومة هذا التوطين، ولذلك بدأت المواجهات الدموية بين طرفي النِّزاع، مما دفع بالأرمن إلى تشكيل جمعيات وأحزاب سياسية من أبرزها حزب "الهنشاك"[15] الذي بدأ نشاطه بشكل سري عام 1885 فقام بتوزيع السلاح على الشباب الأرمني (برجاوي، 1993، 267)، ثم أُعلن لاحقاً عن تأسيسه في

[15] حزب الهنشاك: معناه بالعربية الجرس، وهو حزب سياسي ديموقراطي اشتراكي، تم تأسيسه من قبل بعض الطلبة الأرمن عام 1887م، بهدف النضال لأجل استقلال أرمينيا عن الدولة العثمانية.

جنيف عام 1887، وحزب "الطشناق"[16] الذي أُسِّس في تفليس[17] عام 1890، وعمد هذا الأخير إلى استخدام الوسائل الثوريَّة من أجل الحصول على استقلال أرمينيا عن الدولة العثمانيَّة. (الحربي، 2021، 84).

عوداً على بدء فإنّ الدعم الروسي للأرمن بدأ يتراجع، حيث أنَّ روسيا عملت على تغيير مواقفها العدائية تجاه العثمانيين–كما ذكرنا سابقاً–وخصوصاً مع اعتلاء القيصر ألكسندر الثالث Alexander the third لعرش روسيا، فامتنع عن دعم الأرمن في مطالباتهم واحتجاجاتهم، إذ أرسل القيصر إلى السُّلطان عبد الحميد يطمئنه من جهة عدم نيَّة روسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية العثمانيَّة، ولذلك دارت بوصلة الأرمن نحو بريطانيا التي لاقتهم واحتضنت قضيتهم بكلِّ عطفٍ وتأييد (برجاوي، 1993، 267).

إنَّ الحقيقة الكامنة وراء الدَّعم واللُّطف البريطاني مع الأرمن هي تخوُّفهم من استغلال روسيا للورقة الأرمنيَّة لتقوية نفوذها في الدولة العثمانيَّة والإضرار بالمصالح البريطانيَّة، وبالتَّالي فإنَّ دعم البريطانيين لقضيتهم كان بمثابة سحب ورقة هامة من أوراق الرعايا المسيحيين من أيدي الروس. حيث أنَّ بريطانيا بشكل عام كانت تتخذ من أوضاع المسيحيين في الدولة العثمانيَّة حجَّة لتبرير سياساتها العدائيَّة، كما أنَّها استخدمت أوضاع المسيحيين أداةً للتدخل في الشؤون الدَّاخلية العثمانيَّة (دويلي، 2016، 258)، وعليه فقد اهتمَّت بريطانيا بقضية الأرمن المسيحيين واستمرَّ هذا الاهتمام إلى أن وصل اللورد سالزبوري Lord Salisbury إلى رئاسة الوزراء للمرة الثانية عام 1886، وزاد الضغوطات على عبد الحميد وهدده عام 1892 بأنَّه إذا لم يطبق الإصلاحات المطلوبة الخاصَّة بالأرمن فإنه سيستخدم القوَّة العسكريَّة ضدّه، إلَّا أنَّ هذه التهديدات لم تلقى آذاناً صاغية عند السلطان العثماني، فواصلت بريطانيا جهودها في دعم الأرمن وظهرت لجنة تسمَّى (الأنجلو–أرمنيَّة)، التي أصبح لها نفوذ داخل بريطانيا، وفي عام 1892 نشطت بقوَّة حركة الاهتمام بالأرمن داخل بريطانيا، وبعد أن استكمل الأرمن صفوفهم داخل الدَّولة العثمانيَّة، بدأوا ينظِّمون تمرُّدات واحتجاجات

[16] حزب الطاشناق: حزب الاتحاد الثوري الأرمني، وهو حزب سياسي ديموقراطي اشتراكي، تم تأسيسه عام 1890م من قبل كريستبور ميكائيليان، وسايمون زفريان وستيفان زوريان في مدينة تفليس (تبليسي) بهدف الوقوف في وجه الاضطهاد العثماني للشعب الأرمني.

[17] تفليس أو تبليسي وهي عاصمة دولة جورجيا حالياً، تقع في الجزء الجنوبي من إقليم القوقاز، وتتموضع على ضفاف نهر كورا.

لاقت دعماً بريطانيًّاً، وكثيرةٌ هي المؤتمرات التي تدلِّلُ على الدور البريطاني في دعمهم وتحريضهم للمطالبة بدولة أرمينيَّة مستقلَّة عن الدَّولة العثمانيَّة (العكيلي، 2003، 39).

الطَّور الثاني: الثَّورة الأرمنيَّة 1894–1896، وفشل المساعي البريطانيَّة في عسكرة المسألة دوليًّاً:

أخذت المشكلة الأرمنيَّة تتضخم أكثر فأكثر حتى العام 1894 الذي شهد قيام الثَّورة الأرمنيَّة نتيجة تعنُّت السُّلطان عبد الحميد حيال المطالب الأرمنيَّة، الأمر الذي دفع بالعثمانيين إلى استخدام العنف المفرط للقضاء على هذه الثَّورة، وارتكبوا المذابح في سبيل ذلك(Ataov, 2002, 65.).

لقد كان لتلك المذابح وقعٌ شديد على الشَّعب والحكومة البريطانيَّة، وخاصَّة كون البريطانيين قد تبنَّوا قضيَّة الأرمن، وحقيقة الأمر أنَّ تلك المذابح كانت من الأمور التي كان لها انعكاساتها على العلاقات البريطانية–العثمانيَّة، حيث أثارت تلك المذابح وخاصَّة مذبحة عام 1896 جميع الأحزاب البريطانيَّة دون استثناء، فألقيت الخطب الحماسية التي هاجمت السُّلطان وانتقدت اضطهاده للرعايا المسيحيين في دولته، ولزيادة الضغط عليه سعت السياسة البريطانية لتدويل المسألة عن طريق دفعها للدُّول الموقعة على معاهدة برلين 1878 كألمانيا وروسيا وغيرهما لممارسة الضَّغط على السُّلطان عبد الحميد للقيام بالإصلاحات التي تخص وضع المسيحيين (دويلي، 2016، 258)، ولوَّح سالزبوري Salisbury رئيس الوزراء البريطاني بورقة التدخُّل العسكري حيث تحرَّك الأسطول البريطاني من سواحل سوريا إلى سالونيكا على أمل أن يؤثر هذا العمل في الضَّغط على السُّلطان، حيث اعتبر سالزبوري Salisbury أن الظهور البحري في المضايق هي الطريقة الأكثر وضوحاً لإخافة عبد الحميد، وجسَّ نبض القوى الأوروبيَّة حيال موقفهم من القيام بعمليَّات حربيَّة ضدَّ العثمانيين، إلَّا أنَّه اصطدم بالبرود الأوروبي تجاه مساعيه السياسية والعسكريَّة معاً. فحينما عرض على وزير خارجية روسيا لوبانوف Lobanov اعتماد إجراءات أكثر فاعليَّة تجاه العثمانيين–قاصداً بذلك الإجراءات العسكريَّة–جاءه الرد بالرَّفض الصريح والواضح من قبل لوبانوف Lobanov (جديع، 2013، 83)، وبالمثل فإنَّ الموقف النمساوي كان واضحاً على لسان وزير خارجيته الذي قال: "إنَّ تجربة التدخُّل الحقيقي لبريطانيا وفرنسا وروسيا ليست مشجِّعة"، حيث اعتقدت النّمسا أنَّ التدخل

في اللحظة الحاليَّة يعني وضع الشرارة على البارود، وبذلك فإن كارثة الأرمن ستصبح أكثر مأساوية، وفي ذات السياق فقد عبَّرت ألمانيا عن رفضها للعمليَّات الحربية مدَّعيةً أنَّها لا تدَّخر سفن كافية لمثل هكذا تحرُّكات (جديع، 2013، 94).

بناء على ما سبق نستنتج فشل السياسة البريطانيَّة في تسيير المسألة الأرمنيَّة بالطريقة التي اختارتها، حيث اصطدمت بمواقف الدول الأوروبيَّة التي لم تجنح للحلول العسكريَّة، وأصبحت بريطانيا بين مطرقة الرأي العام الذي يطالبها بالتَّدخل القوي ومساندة الأرمن، وسندان فرط عقد تحالفاتها السياسيَّة، وهو ما عبَّر عنه سالزبوري Salisbury بقوله: "نحن لا نستطيع أن نطبخ عجة بيض بالشكل الذي ورثته عن أسلافي، من دون تكسير عدد كبير من البيض" (العكيلي، 2003، 40)، ومعنى كلامه أنَّه لا يستطيع رفع مستوى الضغط العسكري على العثمانيين بالشكل الذي يريده الرأي العام البريطاني من دون موافقة حلفائه، وإلا فإنه يغامر بتكسير وإجهاض تحالفاته السياسيَّة مع القوى الأوروبيَّة.

الجدير بالذكر في سياق المسألة الأرمنيَّة هو دور الصهيونيَّة العالميَّة فيها ومحاولتهم التأثير على الموقف البريطاني، حيث أنَّ زعيم الصهيونيَّة هرتزل كان يحاول استمالة السُّلطان عبد الحميد للموافقة على توطين اليهود في فلسطين، وفي سبيل ذلك عرض على السُّلطان المساعدة في حل المسألة الأرمنيَّة والتأثير على الموقف البريطاني، وعلى هذا الأساس فقد نشطت الدبلوماسيَّة الصهيونيَّة لإقناع الأرمن بالتخلِّي عن ثورتهم (Walker, 1980 , 267)، ونتيجة لذلك فقد اتَّصل هرتزل مع سالزبوري Salisbury رئيس الوزراء البريطاني (1895–1902)، والمسؤولين البريطانيين بغية استخدامهم للضغط على الأرمن، إلَّا أنَّ هرتزل أخفق في مهمته بسبب عدم تحمُّس بريطانيا، لأن ذلك كان يعني تأييد سياسة عبد الحميد، الأمر الذي قد يؤدي إلى إثارة الرأي العام البريطاني ضد الحكومة (الصلابي، 2001، 447)، ولا شكَّ أنَّ مثل هذا الأمر كان سينقص شعبيَّة الحكومة البريطانيَّة أمام جمهور الناخبين، وعليه فإنَّ السياسة البريطانيَّة اتخذت موقفاً حازماً من المسألة الأرمنيَّة، إذ أنَّه كما ورد لدى صالح (1985) : لم يكن بمقدور أي حكومة بريطانيَّة أن تدافع عن السُّلطان عبد الحميد في الوقت الذي يطالب فيه الرأي العام البريطاني بمعاقبته، كما أنَّه لا يمكن لأي

حكومة أن تتَّكل على دعم جمهور النَّاخبين في حال دفاعها عن السياسات والممارسات العثمانيَّة تجاه قضيَّة الأرمن، ولقد وعى سالزبوري Salisbury هذا الأمر بكل وضوح. (377–378).

- **الخاتمة:**

لقد عانت الدولة العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر من ضعف كبير على المستوى الخارجي والداخلي، فأدى ذلك إلى ظهور ما يصطلح المؤرخون على تسميته بالمسألة الشرقية وهي التي كانت كانت عبارة عن المشاكل والاضطرابات التي عانت منها الدولة العثمانية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر في مختلف مناطق الدولة العثمانية، مما أدى إلى قيام سِباق محموم بين مختلف الدول الأوروبية على اقتسام أملاك الدَّولة العثمانيَّة والذي شغلت بريطانيا أحد أقطابه الرئيسية حيث اختلفت السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية في تلك المرحلة التاريخية الهامة باختلاف مصالح الحكومة البريطانية وأطماعها في الدولة العثمانية، لذلك نرى مواقف الحكومة البريطانية غير واضحة، فتارةً مساندة للدولة العثمانية وتارةً أخرى معادية لها، وتجلى ذلك في احتلالها لبعض المناطق الخاضعة للدولة العثمانية كولاية مصر .

برز الموقف البريطاني المساند للدولة العثمانية في الوقوف في وجه الأطماع الروسية في السيطرة على القوقاز والوصول إلى المياه الدافئة، وظهر جليّاً من خلال استعراضنا للأحداث السياسيَّة خلال الثَّورة البلغارية والحرب الروسية العثمانيَّة ومدى حساسيَّة البريطانيين تجاه المصالح الروسيَّة داخل الدَّولة العثمانيَّة، إذ كانوا يعتبرون أنَّ زيادة النفوذ الروسي داخل الدولة العثمانية يعني قطع طريق الهند أمام أساطيلهم التِّجارية، في حين تجلى الموقف البريطاني المعادي للدوبة العثمانية في الاحتلال البريطاني لمصر.

كما اتخذت الحكومة البريطانية موقفاً يمكن وصفه بالرمادي حيال بعض الأزمات التي عرفتها الدولة العثمانية في تلك المرحلة كموقفها من المسألة الأرمنيَّة التي شكلت تحدّياً حقيقياً للسياسة البريطانيَّة في الدولة العثمانية حيث سعت من خلالها إلى كسب ورقة الرعايا الأرمن المسيحيين عبر زيادة الضغط على السُّلطان عبد الحميد، وفي سبيل ذلك حاولت جرِّ القوى الأوروبيَّة للمشاركة معها في تحرُّكات عسكرية تهدف إلى لي ذراع الدَّولة العثمانيَّة، لكن من دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة النفوذ الروسي في الدولة العثمانية

حيث كان الروس الداعمين الأكبر للارمن في تلك المرحلة، لذلك يمكن القول أن السياسة البريطانية في الدولة العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت مرتبطة بالمصالح البريطانية العليا في الدولة العثمانية والمنطقة بالدرجة الأولى .

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

1. برجاوي، سعيد أحمد. **الإمبراطورية العثمانية وتاريخها السياسي والعسكري**. دار الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان: بيروت. 1993م.

2. بلقيس، تلي وآخرون. **ثورة أحمد عرابي في مصر 1881م**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية. 2016م.

3. البودي، مازن. **القناصل في ظل الدولة العثمانية ودورهم في بلاد الشام 1831–1914م**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية. المجلد (37)، العدد (3)، 2015م.

4. بوعبدالله، مجدة. **الحماية البريطانية على مصر 1882–1956م**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم العلوم الإنسانية. 2019م.

5. جاسم، إياد ناظم. **الدور البريطاني في إنهاء الخلافة العثمانية 1840–1906م**. جامعة تكريت، العراق. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، 2020م. ISSN: 1817-6798

6. جديع، منير عبود. **سياسة اللورد سالزبيري حيال المسألة الشرقية 1895–1896م**. مجلة الأستاذ، العدد (206)، المجلد (2)، 2013م. جامعة بغداد، العراق.

7. الحربي، أمل هنيدي أحمد. **المسألة الأرمنية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني والموقف الدولي منها**. المجلة الدولية لنشر الدراسات العلمية، المجلد (8)، العدد (5)، آذار 2021م.

8. دويلي، آلاء حمزة شناوة. **العلاقات البريطانية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر وحتى العام 1914**. جامعة بغداد، العراق. مجلّة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيّات والاجتماع. العدد الخامس، نيسان، 2016م. ISSN: 2414-3383.

9. رياح، صباح كريم. **بنيامين دزرائيلي ودوره في السياسة البريطانية 1804–1881م**. جامعة الكوفة، العراق. مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (38)، 2015م.

10. الشيخ، رأفت غنيمي. **التاريخ المعاصر للأمة العربية**. دار الثقافة، القاهرة. 1992.

11. صالح، محمد محمد وآخرون. **تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر**. مطبعة جامعة بغداد، العراق: بغداد. 1985م.

12. الصلابي، علي محمد. **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**. دار النشر والتوزيع الإسلامية، مصر: بور سعيد. الطبعة الأولى، 2001م.

13. العازمي، نايف عيد هجاج. **موقف ألمانيا والنمسا من الحروب البلقانية الأولى والثانية (دراسة تاريخية)**. جامعة المنيا. مجلة الدراسات العربية. د ت؟

14. العسلي، بسام. **فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني**. دار الفكر، دمشق: سوريا. المجلد الخامس. د ت.

15. العكيلي، نجلاء عدنان حسن. **الدولة العثمانيَّة والمشكلة الأرمنيَّة 1894**. رسالة ماجستير غير منشورة. كليَّة التَّربية، الجامعة المستنصريَّة. 2003م.

16. عليان، عادل حسين وآخرون. **الاستعمار البريطاني الفرنسي لشرق أفريقيا في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين**. مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد (19)، العدد (4)، نيسان 2012م.

17. عمر، يوسف حسين. **الدبلوماسية البريطانية تجاه سياسة الجامعة الإسلامية 1876–1909م**. جامعة الأقصى، فلسطين: غزة. د ت.

18. عمر، يوسف حسين. **بريطانيا العظمى واتفاقية قبرص 1878م**. جامعة الأقصى، فلسطين: غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية. المجلد (21)، العدد الأول، 2013م. ISSN 1726-6807

19. عمر، يوسف حسين. **جلادستون والمسألة البلغارية 1875–1876م**. جامعة الأقصى، فلسطين: غزة. د ت.

20. عمر، يوسف حسين. **سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية 1839–1909**. دار نور للنشر، ساربروكن: ألمانيا. الطبعة الثانية، 2016م.

21. غربال، محمد شفيق. دار الجيل المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. مصر: القاهرة. الطبعة الأولى 2001م. المجلد الأول.

22. المحامي، محمد فريد بك. **تاريخ الدولة العلية العثمانية**. دار النفائس، بيروت. تحقيق: إحسان حقي. الطبعة السادسة، 1988م.

23. محمود، ساهرة حسين. اندلاع الحرب الروسية العثمانية 1877–1878 وانعكاساتها على بلغاريا (دراسة تاريخية).كلية الآداب، جامعة البصرة: العراق. **Route Educational & Social Science Journal Volume 5(11) September 2018**

24. ميهوبي، أميرة، وآخرون. **البوسنة والهرسك من الفتح العثماني إلى معاهدة دايتون 1995م**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد بوضياف، المسيلة: الجزائر، 2017م.

25. Ataov, Turkkaya, **The Armenians in the Late Ottoman Period,** Ankara, The Turkish Historical Sociey,2002, p 65-68.,

26. J. A. R. Marriott**. England since waterloo, WITH ELEVEN MAPS**. FBLLOW, LECTURER AND TUTOR IN MODERN HISTORY AND ECONOMICS OP WORCESTER COLLEGE, NEW YORK: G. P. PUTNAM'S SONS LONDON : METHUEN & CO. LTD. Second edition, 1916.

27. Lipson, E , **Europe in the Nineteenth Century** , London, Adam and Charles Black ,1921.

28. McDermott, Mercia**, A History of Bulgaria 1393-1885,** London, George Allen Unwin, 1962.

29. Walker , Christopher , J, **Armenia,** The Survival of a Nation, London , 1980 .